# دور التعددية السياسية في إنجاح مشروع التنمية البشرية: نموذج تطبيقي من التجربة الماليزية.

**فتيحة سالم**

باحثة دكتوراه بقسم الفلسفة

جامعة الجزائر 2 – بلقاسم سعد الله.

**ملخص:**

تلعب التعددية السياسية دورا استراتيجيا في تفعيل التنمية البشرية، و ذلك من خلال التخطيط المحكم الذي يقود العمل السياسي النزيه ، القائم على شحن الهمم و تفجير الطاقات في المجتمع، ليصبح قادرا على أداء عمل مشترك ينجز من خلاله مخططات و مشاريع اقتصادية ناجحة، فيأخذ الاقتصاد كمشروع حضاري مصداقيته من خلال فاعلية هذا العنصر ، لرفع كل التحديات وذلك بمنحه الفاعلية الضرورية ، القائمة على الوعي الجماعي و هو المؤهل الأول لخوض معارك التغيير الاقتصادي و ترشيدها،

وذلك من خلال التوجيه المحكم للموارد البشرية ، باعتبارها أحد الأعمدة الأساسية التي تتربع الحراك الاقتصادي الذي أسهم في نجاح تجارب اقتصادية عديدة ، ومن بينها المعجزة الماليزية التي جعلت من محور الاستثمار البشري ، ركيزة أساسية لكل تغيير و الذي تجسّد من خلال الطفرة الاقتصادية و الاجتماعية التي قادها لفترة أحد بلاد النمور الآسيوية ، مستلهما أيديولوجيا الاعتماد على الذات ، لتصبح التجربة الماليزية في مقدمة التجارب الاقتصادية الناجحة، بدينامكية متشبعة بطموح التضحية و التحدي و الاستمرار ، ليشمل هذا النجاح الانجازات التي حققتها ماليزيا في المجالات الحيوية الصناعية و الزراعية ومجال التعليم والتكنولوجيا والاستثمار البشري عموما.

**الكلمات الدالة:**

التعددية السياسية، التنمية، الموارد البشرية، الاستقرار السياسي، التعايش الدستوري، التجربة الماليزية.

**Résumé:**

Le pluralisme politique joue un rôle stratégique dans l'activation du développement humain, grâce à une planification minutieuse qui conduit à une action politique juste, fondée sur le fait de charger et motiver les énergies de la société ; tout cela afin de pouvoir réaliser un travail commun au travers duquel des plans et projets économiques fructueux sont mis en œuvre en prenant fondamentalement l'économie comme projet. Renforcer sa crédibilité grâce à l'efficacité de cet élément, relever tous les défis et lui donner l'efficacité nécessaire, fondée sur la conscience collective constitue la première qualification pour combattre et rationaliser les luttes du changement économique.

grâce à la stricte supervision des ressources humaines, en tant que l'un des piliers de la liberté qui a contribué au succès de nombreuses expériences économiques, y compris le miracle malaisien qui a fait de l'investissement humain un pilier central de tout changement, matérialisé par le boom économique et social qui a conduit la Malaisie à l'avant-garde d'expériences économiques réussies, grâce à un dynamisme motivé par l'ambition, le sacrifice, le défi et une continuité gage de ce succès des réalisations dans les domaines vitaux de l'industrie, l'agriculture, l'éducation, la technologie et les investissements humains en général.

**Mots Clefs:**

Pluralisme politique, développement, ressources humaines, stabilité politique, coexistence constitutionnelle, expérience malaisienne.

**Summary:**

Human resources play a strategic role in activating development, through careful planning that leads economic work based on charging the energies and blowing up the energies in the society to be able to perform joint work through which successful economic schemes and projects are implemented. The economy as a civilization project takes its credibility from Through the effectiveness of this element, to raise all the challenges and by giving it the necessary effectiveness, based on collective awareness and is the first qualification to fight the battles of economic change and rationalization,

through the guidance of human resources, as one of the pillars of the economic movement that He contributed to the success of many economic experiments, including the Malaysian miracle that made human investment the cornerstone of any change, embodied by the economic and social boom that led to the period of one of the Asian tiger countries, inspired by the ideology of self-reliance. Successful economic experiences, with a dynamic spirit of sacrifice, challenge and persistence, include Malaysia's achievements in the vital fields of industry, agriculture, education, technology, and human investment in general.

**Key Words:**

Political pluralism, development, human resources, political stability, constitutional coexistence, Malaysian experience.

**مقدمة**

لم يتحقق نجاح التجربة الماليزية في مجال التنمية ، من فراغ وإنما يخفي هذا النجاح رؤية استشرافية متشبعة بالعمل السياسي النزيه ،الذي لعب دورا مركزيا ارتبط بصنع القرار للصالح العام ضمانا للتوجه نحو مشروع تنموي يضمن التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي، من خلال سياسة تنموية اعتمدت الاحتكام الراشد لنمط استراتيجي للنمو ، و الاحتكام لمنهج متقدم للتنمية ، أثبت جدارته في التفاعل مع الاقتصاد الدولي و سياسة الاندماج مع مستجدات الاستثمار في مجال التجارة الداخلية و الخارجية بهدف الخروج من دائرة التخلف و التبعية الاقتصادية، التي مازالت تأرق العديد من الدول النامية ، لينعكس هذا العجز بصورة واضحة في الأزمة التنموية المرتكزة بالأساس على سياسة التوجه للخارج ، أكثر من التوجه إلى سياسة داخلية محكمة ، فلم تحتكم ماليزيا إلى استيراد الحلول الجاهزة و خاصة ما تعلق منها بالمسألة الاقتصادية ، وإنما احتكمت الى ضوابط سياسية شملت في أغلبها مبدأ المحاسبية للنظام السياسي من جهة ، ومن جهة أخرى الاحتكام الى تعددية سياسية سعت من خلالها الى إدارة الصراعات الداخلية ، فتمكنت من إدارة مجتمع متعدد الأعراق و الأديان ، وهذا ما أسهم و بصورة حديّة في تحقيق استقرارها السياسي.

وهذا ما يستدعي التقييم الجاد لهذه التجربة الحضارية بغية استخلاص الدروس الاقتصادية للدول التي خاضت معاركا اقتصادية ناجحة تقود مسار التنمية الصحيحة القائمة على مبادئ النظام الاقتصادي الراشد و الذي تبنت من خلاله التجربة الماليزية في فترة مفترق الطرق [1] سياسة تنموية انتهجت الطرق و المناهج المهيأة لاستثمار الموارد البشرية في ضوء التحديات الاقتصادية العالمية و التي أتاحت فرص التحرر من التبعية التي أرادها الغرب و التي تعتبر في أغلبها تبعية اقتصادية **فكيف أسهمت التعددية السياسية في إنجاح مشروع التنمية في ماليزيا ؟ وما هي أهم التدابير التي انتهجتها سياسة الاقتصاد الماليزي لإدارة مواردها البشرية في ضوء هذه التعددية ؟**

[1] نبيه فرج أمين الحصري ، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل و تقييم ، دار الفكر ، ط1 ، 2009 ، ص 67

## أولا : في مفهوم التعددية الدينية والسياسية:

### 1) –مفهوم التعددية:

تعددت الرؤى في كثير من الأحيان في التعامل مع مفهوم التعددية الدينية ، حيث احتوت العديد منها جملة من التحفظات أحيانا ، وهذا ما يستدعي تسليط الضوء على هذا المفهوم بغية رفع بعض الالتباسات الأيديولوجية التي حصرت المفهوم في زاوية سلبية ، وذلك من خلال تفكيك المصطلح الى مكوناته اللفظية.

تستعمل كلمة **التعدد** بمعنى( plural ) وهو اسم أو صفة تدل على " الجمع أو الكثرة أو الزيادة "[1] و هو مفهوم يشير الى " عدة أنواع من الواقع و الحقيقة مع ضرورة قبول الأنماط الثقافية والعرقية و الدينية القائمة بين مختلف الجماعات الإنسانية " [2] ، أخذ المفهوم بعدا تنظيميا فأصبح " عبارة عن تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة تحترم وجود التنوع و الاختلاف في اتجاه السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة ، و خاصة المجتمعات الحديثة حيث تختلط الاتجاهات الأيديولوجية و الفلسفية و الدينية [3] و يشير مصطلح pluralisme الى " المذهب الذي يتقبل التعدد و الكثرة ، فانّ هذا المضمون يمثل ترجمة أدق للمصطلح تعددية ، تنوعية مذهب الكثرة " [4] أخذ المفهوم بعدا فلسفيا بعدما اقترن بالبعد الديني " فصار البلورالي يعني الشخص الذي يميل أو يرحب بالتعدد و الكثرة في أي مجال فكري أو ثقافي " [5] ليتعدى المفهوم نسقه التجريدي " فلم تتأطر البلورالية بالإطار الفلسفي المعرفي الابستيمولوجي ، بل تعدته لتبرز كاتجاه فكري في التفكير الإنساني ، لا يرتضي أي نوع من أنواع التخاصم سيما الأشكال القيصرية منه سواء في ذلك الميدان الديني أو السياسي أو الاجتماعي أو الفني ومن هنا كانت تعددية دينية " [6]

---

[1] نقلا عن : نور الساعدي ، أثر النص القرآني في التعددية الدينية، معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، 4/ ص 29

[2] المرجع نفسه ، ص 20

[3] قاموس المصطلحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، سامي ذبيان ، ص 138

[4] موسوعة أندري لالاند ، منشورات عويدات بيروت – باريس ، ط1 1996 ، ج2/ ص 991

[5] حيدر رحب الله ، نظرة في المذهب البلورالي ، الغدير بيروت – لبنان ، ط1 2001 ، ص 20

[6] المرجع نفسه ، ص 20

**2) – مفهوم التعددية الدينية:**

اقترنت مســـــألة **التعددية الدينية** Religions Pluralisme ، بالتعدد النوعي للمعتقدات والتعايش بينها وهذا ما جعل دراستها " تحت ما يمكن تسميته بعلم كلام معاصر"[1] فأصبحت من القضايا التي احتلت مركزا كبيرا في دائرة النقاشات ، سواء في الفكر الغربي أو الفكر العربي، وذلك لما انتابه الفهم الخاطئ للأيديولوجيات المتعصبة حول القضية .

فالتعددية الدينية في معناها العام " المقصـــــود بها الأديان و المعتقدات في بيئة ما ، وإظهار القدر الكافي من الاحترام لهذا التعدد و ما ينشأ عنه من اختلافات رئيسية أو غير رئيسية ، و عليه كان لابد من ضرورة الإيمان بتحقيق سبل التعايش السلمي بعيدا عما هو من شأنه تكدير السلم الاجتماعي " [2] فيقترن المفهوم بالمبادئ التالية :

– الاعتراف بالآخر وعدم إقصائه رغم اختلاف عقيدته.

– العمل على تطبيق المساواة بين الأفراد تحت شعار القانون فوق الجميع .

– التحلي بقواعد الحوار مقابل العنف .

– الابتعاد عن الإكراه الديني و العقائدي و الأيديولوجي .

هذه المبادئ في مجملها لا تخالف الخطاب القرآني الذي يحمل في معالم الاعتراف بالآخر والتعايش معه عملا بقوله تعالى (يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ) [3] أما المفهوم في المجال التداولي الإسلامي يشير بأنه " ضرورة الاعتراف المعرفي و ليس فقط الاجتماعي و الأخلاقي بكافة الأديان والمذاهب، وعطاء المعذورية للمؤمنين بها ، و بالتالي عدّلت من مفهوم النجاة الذي كان يعني في الماضـــــي

[1] محمود كيشانة ، التعددية الدينية في الاسلام ، قراءة في صحيفة المدينة ، مؤمنون بلا حدود ، ص 11

[2] المرجع نفسه ، ص 13

[3] سورة الحجرات ، الآية 13

حصـر الخلاص في طائفة دينية واحدة بحيث صـار أكثر شـمولا و اتسـاعا ليشـمل أكثرية أبناء الديانات و المذاهب ، كما عدلت عن مفهوم التعايش من مجرد كونه ضـــرورة مرحلية الى حاجة إنسانية " [1] و بناء على ذلك يتجاوز المفهوم محدودية الضرورة ، ليعتلي مسار فلسفة التسامح * وهي "فلســـفة تقوم على قاعدة أن تحمي الدولة حرية العقيدة على اختلافها ، و أن تمنع أي تهديد يمسّ حياة أو ممتلكات أي كائن بســـبب معتقد ديني ، و تمنع اســـتخدام ســـلطة الدولة لفرض اعتقادات ضميرية على أصحاب المعتقدات المغايرة " [2] فتنصب تشريعات الدولة على حماية حرية الأفراد و التعددية العقائدية و المذهبية و السياسية.

## 2) – مفهوم التعددية السياسية :

التعددية السياسية [3] عبارة عن ترتيبات مؤسسية لتوزيع السلطة الحكومية و المشاركة فيها، وعليه فان القرارات الســـياســـية التي تتخذ في دولة تتمتع بالتعددية هي قرارات نخب عديدة ومجموعات قيادية متخصصة لا تتخذها نخبة أو فئة واحدة ، ومن ثم فانّ التعددية السياسية تعني تعدد القوى و الأحزاب السياسية بما تتضمنه من حق المعارضة و التعايش الآمن و السلمي داخل المجتمع و التعبير عن آرائها السياسية بكل حرية بعيدا عن الإكراه ، بحيث تكون عنصرا فاعلا في

[1] حيدر رحب الله ، التعددية الدينية ، مرجع سابق ، ص 34

[2] مجموعة أكاديميين ، الطائفية و التسامح و العدالة الانتقالية ، تحرير عبد الإله بلقزيز ، ط1 2013 ، ص 44

التعددية المذهبية : تعدد المذاهب في دين واحد ، تقوم على أساس الاعتراف بأتباع المذهب و حرية الأشخاص في اعتناقه من عدمه ، بصرف النظر عن الإيمان ، بمختلف منطلقا ته و مرجعيته الأيديولوجية ، كما شهد مثالا على ذلك التاريخ الإسلامي المذاهب الكلامية و الفقهية على سبيل المثال لا الحصر .

التعددية السياسية : تقوم على مبدأ تعدد الأحزاب السياسية القائم على حقوق المعارضة و التداول السلمي على السلطة في المجتمع الواحد ، فتضمن للأشخاص حرية التعبير عن مواقفهم السياسية في إطار سلمي ، و حرية اختيار حزب دون إكراه أو معارضة .

التسامح : الحق في الاختلاف و العدالة الانتقالية ، مما يكون به عمران المجتمع الحديث و الدولة الحديثة ، و قد يكون الانتقال من المجتمع العصبوي الى المجتمع المدني ، مجتمع الدولة الحديثة ، دولة الحق و القانون .

* التنمية البشرية : عرف برنامج الأمم المتحدة التنمية البشرية في تقريه الصادر سنة 1990 على أنها عملية توسيع لخيارات الأفراد ، ومن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة و يمكن أن تتغير بمرور الوقت ( عن تقرير الإنسانية نقلا عن الرابط www.und )

[3] نقلا عن : ملف بحثي ، التعددية الدينية و منطق التعايش ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، 2015/06/23 ، ص 14– 15 .

قوام العملية السياسية و عليه يمكن الحكم على بلد ما بفاعلية الحياة السياسية و ثرائها فيه من عدمها .

**ثانيا : دور التعايش الثقافي في تنمية الموارد البشرية**

تلعب الموارد البشرية دورا استراتيجيا في تفعيل التنمية ، و ذلك من خلال التخطيط المحكم الذي يقود العمل الاقتصادي القائم على شحن الهمم و تفجير الطاقات في المجتمع ، ليصبح قادرا على أداء عمل مشترك ينجز من خلاله مخططات و مشاريع اقتصادية ناجحة ، فيأخذ الاقتصاد كمشروع حضاري مصداقيته من خلال فاعلية هذا العنصر ، لرفع كل التحديات و ذلك بمنحه الفاعلية الضرورية ، القائمة على الوعي الجماعي و هو المؤهل الأول لخوض معارك التغيير الاقتصادي و ترشيدها ، و ذلك من خلال التوجيه المحكم للموارد البشرية ، باعتبارها أحد الأعمدة الأساسية التي تتربع الحراك الاقتصادي الذي أسهم في نجاح تجارب اقتصادية عديدة ، ومن بينها المعجزة الماليزية التي جعلت من محور الاستثمار البشري ، ركيزة أساسية لكل تغيير و الذي تجسّد من خلال طفرتها الاقتصادية و الاجتماعية ، فخاضت الحكومة الماليزية معارك التنمية *البشرية مستلهمة أيديولوجيا التعايش الثقافي باعتباره من أولويات نجاح مشروعها الاقتصادي ، لتصبح التجربة الماليزية في مقدمة التجارب الاقتصادية الناجحة بدينامكية متشبعة بطموح التضحية والتحدي و الاستمرار ، و مبادئ تعزيز السلام المدني و الاستقرار السياسي ، فانتهجت ثقافة التعايش كمنهج فعال لتحقيق التنمية البشرية ، واتخذته شرطا أساسيا في مسيرتها الحضارية .

وعلى هدا الأساس يعتبر التعايش السلمي أساسا لكل تنمية بشرية ناجحة ، حيث تركز التنمية في إطارها الإنساني على فكرة الإنصاف بين الطبقة التحية للمجتمع " نحن نؤمن برفاهية الأغلبية بينما نحترم حقوق الأقلية أو حقوق الفرد [1] و هذا يتماشى مع تحقيق العدل الاجتماعي في توزيع الثروة على أفراد المجتمع ، دون العودة الى اختلاف أعراقهم أو عقائدهم ، فالتعايش بهذا المفهوم " لا يعني بأية حال من الأحوال تمييع المواقف ، وخلط الأوراق و مزج العقائد و تذويبها في قالب واحد حتى و ان زعموا أنه قالب إنساني في الصميم ، ذلك أن أصحاب العقائد السليمة لا

[1] موسوعة مخضير محمد ، ج10 ، ص 59

يقبلوا هذا الخلط المريب الغامض " [1] ، و هذا ما يؤهل ثقافة التعايش بين الثقافات الى الانفتاح على الآخر وإرساء علاقات ايجابية بعيدة عن العنف و التعصب .

فالأديان السماوية على اختلاف تشريعاتها مثلت بندا صارما لضوابط التعايش السلمي بين الأعراق و الأمم ، فكانت مرجعا رسميا أسس للسلم و حرية المعتقد ، و في هذا السياق "أسس الاسلام ثقافة إنسانية تدعو الى تعايش بني الإنسان رغم اختلافهم و تجد للتعددية مرجعيتها من القرآن و السنة النبوية "[2] خلافا للأيديولوجيات المروجة للعنف العقائدي و دعاية الاسلاموفوبيا .

استنادا لما سبق ذكره ، فان التنمية البشرية في إطار ثقافة التعايش ترتكز على الخيارات التالية :[3]

1 – أن يعيش الأفراد حياة مديدة و صحية

2– أن يكتسبوا المعرفة

3– أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة ، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية الأساسية و الاقتصادية و الاجتماعية الى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج و التمتع و الاحترام الذاتي الشخصي ، وبحقوق الإنسان المكفولة ، و بالتالي فالتنمية البشرية ترتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة و صحية و قائمة على الإبداع .

**ثالثا: تجربة التعددية والتعايش في ظل النهضة الماليزية**

انتهجت ماليزيا سياسة إنمائية أتبعت بخطط إنمائية مدروسة و محكمة مكنتها من تحقيق معدلات نمو عالية بعيدا عن سياسة الاقتراض التي تحكمت في اقتصاد دول العالم الثالث و ذلك اعترافا من حكومتها، بحيث أنها كانت "تلتزم الحكمة في إدارة شؤونها المالية ، فلم تقترض كثيرا "

[1] وهيبة بوربعين ، التنمية و التعايش ، مجلة الحوار الثقافي ، عدد شتاء و خريف 2016 ، رقم الإيداع القانوني 68 ، ص 81

[2] مجلة الحوار الثقافي ، مرجع سابق ، ص 81

[3] المرجع نفسه ، ص 82

فتجسدت هذه الحكمة في الخطط التنموية السبع من ( 1966إلى 2000 ) شملت الإطار الاقتصادي القائم على التنمية و التوسع ، عن طريق استراتيجيات مدروسة و محكمة ، في مجال التصنيع إلى جانب تكثيف الرعاية الاجتماعية ، بتحقيق فرص العمل و تحسين الوضع المعيشي للسكان و توفير الخدمات الصحيّة و تضييق الفجوة بين المناطق الحضرية و الريفية، و محاربة الأميّة ، بتعميم التّعليم ، فاخترقت هذه المخططات التنموية كل القطاعات المنعشة للاقتصاد الماليزي ، و هنا يتجلى دور تفعيل مبدأ المنهجية و التنظيم ، الذي ميّز هذه الخطط في نسقها العام و يمكن تلخيص هذا التناسق في العناصر التالية :[1]

1)- اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة ، بالتركيز على التصدير ، لتحقيق تنمية مستديمة .

2) – إعادة هيكلة المجتمع و تنمية الأعمال الحرّة ، لتحسين أحوال الماليزيين و تحقيق التوازن الماليزي الاجتماعي و العدالة الاجتماعية .

3)- تعزيز العلم و التكنولوجيا و تشجيع البحوث العلمية و دمجها في العملية الاقتصادية، لتعزيز التكنولوجيا الصناعية.

4)- الرؤية المستقبلية vision 2020 [2]، و التي تهدف إلى بناء دولة ماليزية و متحدة ، تعتمد على اقتصاد ديناميكي قائم على أساس تنمية مستقرة وإعداد مجتمعا ديمقراطيا متقدما وناضجا.

من خلال ما سبق ذكره ، فان الحكومة الماليزية بقيادة رؤساءها لم تنطلق انطلاقا عشوائيا ، بل رسمت خريطة لمستقبلها حدّدت فيها الأولويات و الأهداف و النتائج ، التي تسعى إلى تحقيقها في مشروعها النّهضوي ، لتنطلق من عدّة محاور ، أسهمت في استثمار الموارد البشرية ، فكان محور التّعليم أول هذه المحاور ، و يوازيه محور التصنيع ، و يأتي في خدمتهما المحور الاجتماعي، الذي لا يتحقق إصلاحه إلا بتحقيق المحورين الأوّل و الثاني .

[1] موسوعة ، مخضير بن محمّد ،ترجمة لجنة متخصصين بالقاهرة ،دار الكتاب ماليزيا ،كوالالمبور ،ط1 ،2004 ، ص 136 .

1 ناصر يوسف ، ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة ،دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا ،مركز دراسة الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 2010 ، ص 233 .

هذه الشمولية للعمل الإصلاحي ، تدل على المنهجية المحكمة في تفعيل دور كل عنصر من هذه العناصر في مكانها ووقتها المناسب ، حيث رصد مهاتير محمّد لهذا المحور الأولوية، فخصص أكبر قسم من ميزانية الدولة للتّعليم و البحث العلمي ، لتأهيل الحرفيين ، و تعليم اللّغة الانجليزية و البحوث العلمية ، بإرسال البعثات العلمية للجامعات الأجنبية ، فوطّد العلاقة بين مراكز البحوث العلمية و القطاع الخاص ، و فتح المجال لاستخدام هذه البحوث لأغراض تجارية.

فأحكم مهاتير محمّد الخطة الإصلاحية الواضحة وأعلن عن خطة إستراتيجية تجسّدت في واقع المجتمع الماليزي ليمثل مشروعه النّهضوي " النّهضة الشاملة " لكل القطاعات الحيوية " ففي قطاع الزراعة أصبحت ماليزيا في فترة وجيزة من أوّل دول العالم في إنتاج و تصدير زيت النّخيل ، و في قطاع السياحة ، أصبحت ماليزيا مركزا عالميا للعلاج الطبيعي و في الصّناعة حققت ماليزيا طفرة تجاوزت 46%في إنتاج الأجهزة الكهربائية و تصنيع السيارات ، إضافة إلى الاستثمارات المحلية و الأجنبية ببناء أعلى برجين في العالم (بتروناس ) ، اللذين يضمان 65 مركزا تجاريا في العاصمة ( كوالالمبور ) ، ببرصه وصل حجمها إلى 2000 مليار دولار"[1] فتحسن على اثر هذه الطفرة الاقتصادية ، المستوى المعيشي للفرد الماليزي ، و تراجع معدل الفقر و خاصة في المجال الزراعي .

**رابعا: إضاءة على ملامح تنمية الموارد البشرية في ماليزيا**

لقد شكّلت مسألة التنمية الاجتماعية ، محورا أساسيا في المشروع الحضاري ، بالنسبة للتجربة الماليزية ، حيث أولت الحكومة الماليزية ، اهتماما كبيرا بتنمية الموارد البشرية ، فأسهم ذلك في تزايد معدل نموها الاقتصادي، فنتج عن هذه التحولات نوعا من المؤسسات التعاونية، استهدفت ماليزيا من خلالها القضاء على الفقر الذي خيّم على المجتمع الماليزي بعد " فترة استقلالها عام1957 إلى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريبا ، مرورا بقيام اتحاد ماليزيا عام 1963 وحدوث المشاكل العرقية في عام 1969 ثم ظهور قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة في عام

[1] مجلة الوعي ، محمد مهاتير و المعجزة الماليزية رمضان 1443 ،( جويلية– أوت )،العدد 05 ، ص 40.

1970 و إنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983 " [1] فأتاحت الحكومة الماليزية المساواة في الفرص و الذي اعتبرته الحجر الأســاس لتحقيق النمو ، و ذلك رغم التعددية العرقية والدينية التي تعهدها ماليزيا ، فوضـعت على اثر هذه القناعة خططا اقتصـادية محتكمة إلى مبدأ المسـاواة " إن مفهوم اقتران التنمية بالمســاواة في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصــة ، نظرا لأنّ مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية و الدينية ، ذلك أن الســكان الأصــليين الذين يعرفون بلفظ ( بوميبترا ) يشـكلون نحو 60 %من مجموع سـكان البلاد ، لكننا عندما نتحدث عن الثروة و المداخيل ، فانهم يحتلون موقفا متأخرا مقارنة ببقية الســكان الذين ينحدرون من جنســيات أخرى ، هذا الواقع الذي يدفعنا إلى أن ندشن عام 1970 سياسة اقتصادية جديدة تم تصميمها بما يكفل للبوميبترا الحصول على نصيبهم من الكعكة الاقتصادية " [2] فقامت الحكومة على اثر هذه الالتزامات " بإصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصـادرات ، و أعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها " مع تشـجيع الاسـتثمار الحر في مجال الاقتصـاد و " سـمحت بتطبيق النظام الإسـلامي في معاملاتها مما شكل فرصة للاقتصاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا " [3] فأتاحت هذه السياسة الجديدة ، رفع معدل دخل الفرد الماليزي إلى أربعة أضعاف مستوياته عام 1991م .

شــكل المنعطف الســياســي الذي عرفته ماليزيا بعد أحداث مايو 1969 ، نقطة البداية التي رسـمت ملامح مسـتقبل التنمية الاقتصـادية و تشـكيل العقل السـياسـي و الاقتصـادي في فترة حكم مهاتير محمد ، ليصبح هاجس إزالة الفارق المادي بين المالاويين و الصينيين من الأولويات التي حددت مشروع التنمية ، بهدف إزالة الصداع الطبقي" حيث كانت نسبة كبرى من الصينيين تسيطر على الاقتصاد و هي تضم شريحة كبيرة من رجال الأعمال ، فانّ نسبة قليلة من نخبة الملايو تدير دفة السياسـة "[4]، فاسـتهدفت التنمية في هذه الأثناء محاولة الموازنة بين تنمية السـكان الأصـليين

---

[1] نقلا عن : حاج إبراهيم عبد الرحمن ، مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/ محمد مهاتير، المركز الجامعي غرداية ، ص9

[2] موسوعة د/ مخاضير ، مرجع سابق ، ص 66

[3] نقلا عن : حاج إبراهيم عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 10 – 11

[4] ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية ، ص 227

من الملايو و غيرهم " فالصـــينيون أثرياء و يعيشـــون في المدن و قد ألفوا ممارســـة حياتهم بهذا الأســـلوب مما يجعلهم أكثر رخاء بينما الملايو ألفوا العيش في الريف ، فهم فقراء " [1] فكانت هذه المعطيات دافعا أساسيا لإعادة مراجعة سياسة إدارة المقاطعات على المستوى المحلي ، بهدف خلق التوازن المادي بين فئات المجتمع الماليزي و من هنا جاءت خطة إزالة الفوارق الاجتماعية و ذلك من خلال ما يلي :

- اتحدت ماليزيا سنة 1982 قرار بالدخول في سياسة خصخصة الشركات [2]
- إنشاء شركات مملوكة للدولة يشارك فيها بأسهم نيابية عن أبناء الملايو
- استغلال احتياطي البترول الذي احتكرته الدولة
- تقديم رأس المال سلفة بواسطة منح و قروض ميسّرة لأبناء الملايو
- شراء الأراضي المملوكة من جانب وكالات الائتمان لجميع الأطراف

لم يغفل مهاتير محمّد عن دور شبكة العلاقات الاجتماعية ودورها الفعال ، كفكرة دافعة للتنمية الحضـــارية ، فأخذ اتّجاها حاول من خلاله أن يمحور النزعة الاقتصـــادية حول الفاعل الإنســـاني وكسب شرعيته الإنمائية ، من داخل التلاحم العضوي للمجتمع ، بخلق روح التـــعاون و الشراكة، بتطوير الموارد البشرية و استثمارها ، في كل فعل تنموي ، و ميلاد فكرة الدولة الإنمائية ، حيث " أعلن مهاتير محمّد للشعب ، بكل شفافية ، خطته و استراتيجيته ، و أطلعهم على النّظام المحاسبي الذي يحكمه مبدأ الثّواب و العقاب للوصول إلى النّهضة الشاملة "[3].

---

التنمية : لا ينحصر مفهوم التنمية البشرية في محاولة اللحاق بالبلدان المتقدمة اقتصاديا ، وإنما تعدى المفهوم هذا الإطار ، لتتضمن العملية استغلال القدرات البشرية للمجتمع من خلال تعزيز تنمية بشرية قائمة على قيم ثقافية ، تحمل معالم التعايش و تستبعد كل نزعة قائمة على خلفية الهيمنة و النفوذ الديني أو السياسي .

[1] المرجع نفسه ، ص 227

[2] المرجع نفسه ، ص 227

[3] مجلة الوعي ، مجلة شهرية شاملة ،جويلية – أوت 2013 ، العدد 05 ،ص 40 .

فانعكس ذلك ايجابيا على المشاريع المستقبلية للمجتمع الماليزي ، الذي أسهمت فكرة دينامية التغيير الاجتماعي ، في دفعه إلى الطموح و التّضـــحية و التّحدي ، فميّز هذا التدافع الاجتماعي، كما سماه مهاتير محمّد الاتجاه إسلاميا و ممارسة التّنمية في إطارها الإسلامي ، نتيجة لحرصه على منح التنمية الاقتصـادية بعدا إســلاميا ، يرضــي تطلعات الملايوين الذين يرون في الاســلام نظاما و عقيدة .

فطبعت تجربة ماليزيا الإنمائية بالطابع الإســلامي ، المتمثل في البنوك الإســلامية ، و شــركة التكافل الاجتماعي الإسـلامي و التّنظيم لأموال الزكاة ، إلى جانب الأعمال الخيرية التي استفادت منها الأقليات في المجتمع الماليزي ، فاقتفت الحكومة الماليزية الأثر الإسـلامي الإنمائي ، في ظل تبني المشروع الحضاري الإسلامي ، فراهنت الحكومة على صمودها أمام تيار التّغريب ، و سعت إلى تكوين مجتمع ماليزي متفوّق روحيا و أخلاقيا و فكريا و ماديا .

حيث حققت الحكومة الماليزية ، انجازات إنمائية إســـلامية ، فنظمت أموال الزكاة داخل مؤسّسـات تضـبطها أحكام و قوانين ، فأسـهمت هذه الأموال إسـهاما فعليا ، بالقضـاء على الفقر تدريجيا ، فضـلا على أنّ هذه المؤسـسـات سـاعدت ، المحتاجين من الطلبة الملايويين المتفوقين، لإكمال تعليمهم في دول غربية و إسلامية ، بهدف تعلّم اللّغة العربية و الشريعة الإسلامية ، فكان محاربة الفقر و تنويع التّعليم هدفان أساسيان للتنمية ، فقطعت ماليزيا بهذا الانجاز شوطا كبيرا في تجســـيد أهم محددات التنمية في الواقع الاجتماعي ، تمثّل في القضـــاء على التباين الاجتماعي، وخلق الفرص لجميع الأفراد .

لعبت هذه القيادة السياسية المستثمرة للمجتمع دورا كبيرا ، حيث غيّرت ما في داخل الإنسان الماليزي من توتر و قلق على مصيره الاجتماعي ، فأسهم ذلك في بناء وحدة اقتصادية و اجتماعية مشـــتركة ، لم يتمكن عامل التعدد الاثني ، داخل المجتمع الماليزي من إعاقتها ، وتحوّلت ثقافة المجتمع إلى ثقافة مبدعة و منتجة ، تسـعى إلى المشـاركة في كل حركية إنمائية اقتصـادية أثبتت" إن الثقافات الآســيوية تظهر كثيرا من التســاهل و المرونة ، فنحن بإمكاننا أن نتبنى طرقا جديدة

بسـرعة كبيرة و ذلك بمجرّد أن نتغلب على سـلوكنا التقليدي و أفكارنا التقليدية و الحواجز الأخرى المعوّقة للتقدم ".[1]

## 1) – تعدد القوميات وطبيعة النّظام السياسي في ماليزيا

إن مصـير الأمّم مرهون بطبيعة الطريق الذي تسلكه لتحقيق نهضـتها ، و ذلك يتوقف على العمل السياسي الراشد، ، فالفعل السياسي يعتبر ، أساسا لتحقيق أي هدف نهضوي ، وأي ممارسة سـياسـية لا تتحلىّ بالعملية من جهة ، و بأخلاقيتها من جهة أخرى تكون عائقا ، أمام نجاح أي مشروع نهضـوي ، و في هذا السـياق استطاع رئيس الوزراء السـابق مهاتير محمّد على المسـتوى السـياسـي أن يترصّـد دعائم السـياسـة الرشـيدة التي لعبت دورا هاما في نجاح مشـروعه النّهضـوي، حيث نجح في تجنّب ماليزيا العديد من العواصف التي تعرّضت لها بلدان جنوب شرق آسيا.

فأسهم و الى حد كبير التداول السلمي على السلطة ، في تحقيق استقرار ماليزيا الداخلي من خلال نجاح الحكومة في إقامة دولة قوية ، رغم تعدد الأعراق و الديانات ،و على الرّغم من ما تتميّز به ماليزيا بتنوّعها الاثني والديني ، " فهناك من المالاي 60% من المجتمع و هم السّـكان الأصـليون ، و الصـينيون حوالي 26% ، والهنود 7%، إضـافة إلى الأقليات الصـغيرة من الأندونسيين و التايلنديين و الأوربيين ، و الاستراليين " [2] ، فعلى الرّغم من أنّ الدين الرسمي للبلاد هو الاسـلام و يدين به 53% من السكان الذين هم معظمهم من المالاويين ، وهذا ما ينص عليه الدستور الماليزي ، إلا أنّ كفل حرية العبادات الأخرى ، حيث يدين حوالي 19% بالبوذية معظمهم من الصـينيين ، والمسـيحيين 9%، والهندوسـيين 6% [3] ، إضـافة إلى ديانات أخرى ، إلا أنّ التعايش الدسـتوري الذي اتبعته السـياسـة الماليزية ، قد مكّنها من إيجاد حلول عملية أسـهمت في تحقيق وحدة قومية ، في المجتمع المتعدد الجنسيات ، بصياغة مبادئ محدودة تطبق على الجميع،

[1] موسوعة مخضير بن محمّد ، مرجع سابق ،ص 72–73 .

[2] ، جريدة الديمقراطية ، أحمد محمد مطهر، ماليزيا ، نجاح اختبار الخلافة العدد 14 – أفريل 2003 ، ص 127.

* تتكو عبد الرحمن : (921–1990) رجل سياسي ماليزي ، شغل منصب رئيس الوزراء لمدة 13 عاما ،من 1957إلى 1970.

[3] محمود شاكر ، اتحاد ماليزيا ، مواطن الشعوب الإسلامية في لآسيا ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط1 1989 ، ص 72 –73 .

وتمثل في الوقت نفســه الرابطة التي تربط الجنســيات جميعا باســم" روكانجارا " ،أي الأيديولوجية القومية ، التي تلخصّـــت مبادئها ، في الإيمان بالله و الإخلاص للملك و الدّولة ، و إعلاء كلمة الدستور وسيادة قانون الأخلاق الحميدة ، والسّلوك الجيد.

فخلق هذا الجو السياسي، سياسة الحوار المستمر مع كافة القوى السياسية ، وثقافة التعايش السلمي، استغلّت على إثرها الحكومة الماليزية و خاصة في عهد قائد نهضتها مهاتير محمّد هذا الوضــع المســتقر لتحقيق معدلات النمو في فترة وجيزة ، فنجح محمد مهاتير في كســب الرأي العام الماليزي ،ليظهر بوضـوح ، أن عملية الاسـتخلاف السـياسـي التي اسـتهدفها كرجل سـياسـة، تسعى الى حل العديد من القضايا التي تخص الشّعب الماليزي .

## 2) – التعددية الحزبية في ماليزيا

شــهدت ماليزيا نوعا من التعددية الحزبية خلال مســيرتها الســياســية ، من خلال ظهور عدة أحزاب عبرت عن مواقفها المعارضـة للحكومة الماليزية وهذا يعكس بصـورة واضـحة طبيعة نظامها السياسي الذي أتاح العمل السياسي للأحزاب السياسية ضمن الهوية الواحدة ، فلم يعيق هذا التعدد في ماليزيا عمل الحكومة ، حيث تميزت التعددية الحزبية بالتعايش الســـلمي و الأمن والاحترام المتبادل بين أطراف الأحزاب ، و هي النتيجة الطبيعية لانتشـار الثقافة التعددية السـياسـية والعمل على أساسها لتشمل هذه التعددية على مستويين أولهما :[1] مستوى الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم ، و الأحزاب التي تقف في الجهة المعارضة و هي الأخرى كبيرة العدد و من أهمها :

أ – **الأحزاب المشتركة في الائتلاف الحاكم ( التنظيم القومي أو الجبهة الوطنية المتحدة )** و يبلغ عددها 14 حزبا و هي تمثل أكبر الجماعات العرقية في ماليزيا و تم تشــكيل تلك الجبهة بعد قيام الأحداث العرقية بين الملاويين الصــنين في عام 1969 نتيجة حصــول حزب العمل الديمقراطي المعارض الذي كان أعضــاءه من العرق الصــيني على 13 مقعدا في البرلمان ، الأمر الذي أدى الى قيام مظاهرات قام بها الملايويين كرد على المظاهرات التي قام بها الصــينيون بعد فوز حزب

[1] مجلة كلية التربية / واسط جامعة بغداد ، العدد 13 ، الصادر بتاريخ 1 نيسان 2013 .

العمل الديمقراطي ، فكانت نتيجة المظاهرات أعمال شـغب و صـراعات راح ضـحيتها العديد من الملايويين الصـينيين ، مما دفع الحكومة الى إيجاد حل لتلك المشـكلة تمثل في خلق جبهة قومية تحوي جميع الأحزاب من أجل القضاء على الصراعات العرقية ، فكانت أهم أحزاب الجبهة القومية:

– حزب التنظيم القومي للمالاويين المتحدين(UMNO)

– حزب التجمع الماليزي – الصيني (MCA) فارتكز الحزب على أهداف كثيرة و من أهمها:

1 – سيادة ماليزيا و الدفاع عنها

2 – حماية وتعضيد دستور ماليزيا

3– حماية و تعضيد النظام الديمقراطي على أساس التعدد الاثني

4– الاعتراف بالحقوق الشـرعية و مصـالح الماليزيين فضـلا عن مصـالح و حقوق المجتمعات الأخرى .

5 – تعزيز التجانس بين الأعراق المختلفة في ماليزيا لضـمان التقويم السـلمي و ضـمن أمة قوية ومتحدة

6– الأخذ بالاعتبار مشاكل المجتمع الماليزي على اختلاف أعراقه ، و خاصة المجتمع الصيني.

7 – احترام اللغات لكل الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي .

8 – تحقيق تعاون اجتماعي و اقتصادي و سياسي يشمل كل أطراف المجتمع بشكل عام .

ب – **حزب العدالة الوطنية (PKR ) كان من نصيب خرجي الجامعات ( حركة الشباب الماليزي** ) عبر من خلالها الشـباب الماليزي عن رفضـه للعلمانية و القومية باعتبارهما قيم غربية معادية للإسلام .

لقد شـــهدت ماليزيا على الصّـــعيد الداخلي جملة من التحولات حيث شـــكّلت "أحداث ماي"[1]1969 منعطفا مهمّا رسم ملامح مستقبل الاقتصاد الماليزي ، فبعد أن تسلّم مهاتير محمّد رئاسة الوزراء ، تشكّل على اثر استلامه مقاليد الحكم الماليزي ، العقل السياسي و الاقتصادي حيث تمكّن من إزالة الفارق المادي بين الملايويين و الصينيين، الأمر الذي شكّل هاجسه الأوّل منذ أن بدأ عمله كرئيس وزراء .

وقد سئل عن أهم المشاكل الداخلية "فكانت إجابته أنّ الصداع يأتيه من التّفكير في محاولة الموازنة بين تنمية المواطنين الأصـليين من الملايويين وغير الأصـليين من الصـينيين و الهنود فالصينيون أثرياء يعيشون في المدن وقد ألفوا ممارسة حياتهم بهذا الأسلوب ، ممّا يجعلهم أكثر رخاء ، بينما الملايو فقراء ألفوا العيش في الريف، و إذا ما انتقلوا إلى المدن فسـيختلف أسـلوب معيشـتهم و إذا لم يتأقلموا مع حياتهم الجديدة ، فانّ الحكومة تترقب بانزعاج، ما قد ينجم عنه من فشل و تدهور و فوضى "[2].

ومن هنا جاءت خطة إزالة الفوارق المادية ، بإنشـاء شـركات من ملك الدولة ، يشـارك فيها السّكان المحليين بأسهم مهمّة ، إضافة إلى تقديم رأس المال على شكل منح و قروض ، لشراء الأراضي ، فأتاح هذا التحرر من أيديولوجية الفوارق الطبقية للشّعب الماليزي ، منعطفا جديدا أتاحه فرصة التوجه نحو سياسة اقتصادية ، أكثر براغماتية ، فشكّلت الخصخصة إغراء اقتصاديا للمشـاريع التّنموية " و هذا ما دفع بمهاتير محمّد إلى القول أن منهج الخصـخصـة الذي تبنته الحكومة لم يصطدم بمعارضة قوية من أحد "[3].

وعلى هذا الأسـاس لعبت معادلة التعددية في مجال التنمية دورا رئيسـيا اسـتطاعت من خلاله الحكومة الماليزية ، تحقيق نوعا من التوازن الطبقي في بنية المجتمع الماليزي ، هذا فضـلا عن

1أحداث 13 ماي 1969 : مظاهرات عارمة راح ضحيتها مئات الأشخاص و أحرقت العديد من ممتلكات الدولة و المواطنين ، استقال على إثرها صانع الاستقلال تنكو عبد الرحمن ( 1957 – 1970 )، و مجيء تون عبد الرزاق رئيسا للوزراء ( 1970 – 1976[1]).

[2] ناصر يوسف ، دينامية التجربة اليابانية ، مرجع سابق ،ص 227 .

[3] مخضير بن محمّد الموسوعة ص 50 .

التعددية الحزبية التي استطاعت من خلالها الدولة الماليزية امتصاص كل الشحنات القائمة على أساس الاختلاف العرقي ، من خلال التنظيمات الحزبية التي احتوت كافة العرقيات الماليزية، فاستطاعت الحكومة[1] في الفترات التي تداول فيها رؤساء الحكومة قيادة الحكومة ، أن تحافظ على قوة الدولة و إستراتيجية التداول السلمي على السلطة للأعراق الثلاثة ( الملايويين والهنود والصينيون ) في فترة وجيزة رغم ما تخللها من صعوبات ،حيث شهدت تغير أربعة رؤساء للوزارة بدون أي أزمات وبدون أي تفكيك على مستوى القيادة ، كما عرفت ماليزيا إحدى عشرة انتخابا بدون أية مشاكل أمنية .

**خاتمة**

نتوصل من خلال ما سبق ذكره ، أن التجربة السياسية في ماليزيا ، تمثل إحدى النماذج التي لعبت فيها ثقافة التعددية الاثنية و التعددية الحزبية دورا حاسما في تحقيق الاستقرار السياسي دون أن تكون هذه التعددية عائقا يعرقل الاندماج الوطني في الدولة الماليزية ، خلافا لبعض البلدان في الوطن العربي و التي مازالت الانقسامات و الصراعات العرقية تشكل مصدرا لأزمتها السياسية، وخاصة الدول المتعددة الاثنيات ، فلم تستطع أن تحسم مسألة استقرارها الداخلي، و هذا ما يستدعي ضرورة الاستفادة من التجربة الماليزية كتجربة واقعية من العالم الإسلامي ، باعتبارها نموذجا يجسد الدور الفعال لمشاركة الأقليات العرقية في العمل السياسي و هو وحده الكفيل بتجاوز أزمة التطرف العرقي و الطائفية ، و على هذا الأساس يمكن رصد جملة من المنطلقات التي تحدد معالم هذه التجربة الحضارية في جملة من التوصيات التي نرصدها في هذه الورقة :

1) – تعزيز الوعي المدني حول التعددية الدينية من خلال برامج أكاديمية رسمية .

2) – إرساء ثقافة الحوار الثقافي و التعايش السلمي بين فئات المجتمع المتعدد الاثنيات .

3) – توعية الأفراد بأهمية الجانب الروحي للتعايش الثقافي ، من خلال غرس قيم السلم المدني في الاسلام .

[1] مجلة كلية التربية / واسط ، مرجع سابق ، ص 255

4) – تعزيز ثقافة التعدد السياسي و قواعد الحوار المدني و السلمي بين الأحزاب .

5) – تفعيل عنصر التنمية بقيم إنسانية قائمة على حرية الأفراد و خاصة حرية الأقليات .

6) – محاربة الإعلام المروج لثقافة العنف لكبح كل أنواع التعصب المذهبي أو السياسي .

7) – إرساء قيم التسامح و حقوق التداول السلمي على السلطة بتبني قيم الديمقراطية وحرية التعبير.

8) – إرساء ثقافة الحق في الاختلاف و ثقافة احترام الآخر .